لبحث التوجهات المستقبلية لعمل اللجنة بعد جائحة «كورونا» والتكامل الصناعي لدول مجلس التعاون

الروضان شارك في اجتماع لجنة التعاون الصناعي الخليجي

خالد الروضان

خالد الروضان خلال مشاركته بالاجتماع عبر تقنية الاتصال المرئي بحضور عبدالكريم تقي

عقدت لجنة التعاون الصناعي لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعها الـ 47 يوم الخميس الماضي عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث شارك في هذا الاجتماع ممثلون عن جميع دول المجلس والامانة العامة لمجلس التعاون، وترأس وفد الكويت وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة خالد الروضان، وقد تم اقرار جدول الاعمال وفق الصيغة المقترحة من الامانة العامة.

وأوضحت وزارة التجارة في بيان صحافي، أن اللجنة بحثت التوجهات المستقبلية لعملها بعد جائحة «كورونا»، والثورة الصناعية الرابعة، وتقرير المكتب التنفيذي لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية عن الخطة المستقبلية للمنطقة ونشاطاتها في المرحلة المقبلة.

كما ناقشت الصعوبات التي يواجهها قطاع صناعة وتصور الحلول لمعالجة مشاكله، كما استعرضت إعادة تقييم القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس، وتمكين مكتب الأمانة من تزويد الموارد الكافية لممارسة اختصاصات التجارة الدولية، ونتائج متابعة تنفيذ القرارات بشكل آلي، وقد اعتمدت التوصيات اللازمة والتي تهدف الي زيادة التعاون والتكامل الصناعي بين دول المجلس.

رأي اقتصادي

الكويت دخلت عصر العجز المُزمن

بقلم: د.طارق عبدالمحسن الدويسان

@TariqAldowaisan

حققت الكويت على مدى السنوات الخمس الماضية (2015/ 2016 ـ 2019/ 2020) عجزا فعليا في ميزانياتها بإجمالي قدره 17,5 مليار دينار. وفي مطلع شهر سبتمبر قال رئيس مجلس الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة «إن العجز في ميزانية الدولة 2020/ 2021 يقدر بـ 14 مليار دينار»، ما يمثل أعلى مستوى عجز في تاريخ الكويت.

ومع سعر التعادل المقدر بـ 80 دولارا للبرميل، أي ما يعادل ضعف السعر الحالي تقريبا، ومع الزيادة المستمرة لمصروفات الدولة في السنوات القادمة، لا يسعنا إلا أن نقر بتوقعات البنك الدولي بأنه سيتم استهلاك موجودات صندوق الأجيال القادمة في العقد القادم إذا أبقينا الأمور على ما هي عليه.

مع الوضع الذي وصلنا إليه، أضحى نجاحنا في المعركة مع الفساد والهدر ليس كافيا. ما نحتاجه اليوم هو إصلاح جذري وحلول مستدامة لملفات مزمنة عمرها عقود من الزمن، ولعل الملف الأهم هو ملف «تنويع وتنمية مصادر الدخل غير النفطية»، وفي هذا الملف يتداخل الشأن السياسي بالشأن الاقتصادي. فلا إصلاح مع انعدام الاستقرار السياسي، ولا إصلاح إلا مع قيادات نظيفة وكفؤة تحظى باحترام وتقدير من يعمل معها والمجتمع.

وفي مقاربة الملف الاقتصادي يجب الابتعاد عن الحلول الشعبوية والترقيعية، التي ظاهرها جميل وباطنها مدمر. نعم نريد أن نشجع الشباب المبادر، بشرط ألا يكون ذلك من خلال مشاريع تعمق من الخلل في سوق العمل والتركيبة السكانية. لا بد من أن ننظر لأي حل بعدسة واسعة ترى وتراعي جميع جوانب المشكلة. كما لا نريد أن نتبنى حلولا غير مستدامة يدفع ثمنها أبناؤنا وأحفادنا، فالاستدانة لسد العجز في ميزانية الدولة هو حل لا غبار عليه، شرط ألا يكون اعتمادنا في تسديد استحقاقات الدين هو على ارتفاع سعر برميل النفط أو تسييل صندوق الأجيال.

ببساطة، نحتاج إلى تنويع مصادر الدخل بمبادرات كبرى تشحذ لها الهمم وتسخر من أجلها الطاقات. ومن جملة تلك المبادرات تأتي الصناعات النفطية المساندة واللاحقة المتوسطة أو الصغيرة الحجم، بالإضافة إلى صناعة السياحة بكامل مكوناتها وبنيتها التحتية، ولتكن البداية مع السياحة الداخلية التي يمكن أن توفر إيرادات بمليارات الدنانير سنويا. وهناك صناعات الجيل الرابع الفكرية التي تطلق العنان لملكات الابتكار والإبداع عند أبنائنا الخريجين والخريجات، مع التركيز على الابتكارات والتصاميم العملية القابلة للتسويق وتحقيق مردود تجاري مجز. ولابد من أن يصاحب هذه المبادرات دعوم موجهة تهدف إلى خلق فرص العمل للمواطنين في الدرجة الأولى، مع الحرص على أن تكون هذه الدعوم لمدة زمنية محددة تصبح بعدها هذه المشاريع مثمرة وتساهم بشكل فعال في دعم الاقتصاد الوطني.

.. ويعيد تشكيل اللجنة الفنية لتجهيز البنية التحتية للسيارات الكهربائية

طارق عرابي

أصدر وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد الروضان قرارا وزاريا حمل الرقم 13 لسنة 2020 بشأن إعادة تشكيل اللجنة الفنية لتجهيز البنية التحتية لشواحن السيارات الكهربائية، والمشكلة بالقرار الوزاري رقم 4 لسنة 2019 لتكون اللجنة الجديدة برئاسة نائب المدير العام للمواصفات والخدمات الصناعية وعضوية كل من:

- مدير إدارة المواصفات والمقاييس بهيئة الصناعة (نائب لرئيس اللجنة وعضو).
- مهندس مواصفات ومقاييس اختصاصي بالهيئة (عضو).
- رئيس قسم المواصفات بالهيئة (عضو).
- كبير اختصاصي مواصفات ومقاييس بالهيئة (عضو).
- رئيس قسم تنمية الجودة بهيئة الصناعة (عضو).
- ممثل عن معهد الكويت للابحاث العلمية.
- ممثل عن بلدية الكويت.
- مثل عن وزارة الكهرباء والماء.
- ممثل عن غرفة تجارة وصناعة الكويت.
- ممثل عن وزارة الاشغال.
- ممثل عن اتحاد وكلاء السيارات.
- ممثل عن الهيئة العامة للطرق والنقل البري.
- ممثل عن مؤسسة البترول الكويتية.
- ممثل عن الادارة العامة للاطفاء.
- ممثل عن إدارة المرافق العمومية.
- ممثل عن الهيئة العامة للبيئة.
- ممثل عن الادارة العامة للجمارك.

وحدد القرار الوزاري أهداف اللجنة بالتالي:

1 ـ وضع متطلبات واشتراطات موحدة لدولة الكويت خاصة بالبنية التحتية للسيارات الكهربائية.

2 ـ وضع جدول زمني للانتهاء من المتطلبات وبدء تطبيق الاشتراطات.

3 ـ توزيع وتحديد الاختصاصات بين الجهات الحكومية ذات العلاقة.

أما اختصاصات اللجنة، فقد تضمنت الآتي:

1 ـ تحديد قائمة المواصفات الدولية الخاصة بالسيارات الكهربائية وانواع القوابس الواجب الالتزام بها طبقا لمسودة اللائحة الكويتية.

2 ـ وضع الحدود الدنيا للاشتراطات الفنية الواجب الالتزام بها في أنظمة السلامة في محطات شحن السيارات الكهربائية.

3 ـ وضع خارطة طريق لأماكن الشواحن الكهربائية.

4 ـ وضع الاشتراطات الفنية وسن التشريعات اللازمة لتركيب شواحن السيارات في المنزل.

«مجلس الوزراء» يعلن عن خطة مناقصات 2021/2020

تطوير مشروع نظام التراسل الإلكتروني الحكومي

مصطفى صالح

أعلنت الامانة العامة لمجلس الوزراء عن خطتها للممارسات والمناقصات المزمع طرحها خلال السنة المالية 2021/2020، حيث تضمنت الخطة الجديدة مجموعة من الممارسات الخاصة بالجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والتي جاءت على النحو التالي:

- ممارسة تطوير مشروع نظام التراسل الالكتروني الحكومي.
- ممارسة مشروع تحديث شبكة الكويت للمعلومات.
- ممارسة مشروع تحديث أجهزة الحماية للجهاز.
- ممارسة مشروع صيانة ودعم الخوادم المركزية.
- ممارسة مشروع نظام النسخ الاحتياطية.
- ممارسة مشروع تحديث نظم الامن والحماية بمركز البيانات الوطني بالمبنى الرئيسي للجهاز المركزي ومبنى الامانة العامة للتخطيط والتنمية.
- ممارسة مشروع شراء خوادم وملحقاتها.
- ممارسة مشروع الخطة الوطنية لاستمرارية الاعمال وإدارة الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- ممارسة مشروع الاطار الوطني لحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

تنفيذاً لتعليمات مجلس الوزراء.. مع سرعة الإفراج عنها

«الجمارك» تعفي شحنات «الصحة» من الرسوم الجمركية

طارق عرابي

أصدر مدير عام الادارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي، تعليماته بسرعة الافراج عن الشحنات الخاصة بوزارة الصحة والمرتبطة بمواجهة فيروس كورونا المستجد، وذلك بناء على تعليمات مجلس الوزراء في هذا الصدد، حيث شددت «الجمارك» على ضرورة التنسيق مع مؤسسة الموانئ الكويتية لضمان سرعة الافراج عن هذه الشحنات، فضلا عن إعفائها من الرسوم بكل أنواعها ووفقا للاجراءات الجمركية المحددة.

وجاءت تعليمات الجلاوي بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 1064 الخاص بتكليف الادارة العامة للجمارك ومؤسسة الموانئ الكويتية بالعمل على سرعة الافراج عن الشحنات الخاصة بوزارة الصحة والاعفاء من الرسوم الجمركية (أرضيات ورسوم إذن تسليم وغيرها) والمرتبطة بمواجهة فيروس كورونا المستجد.

أما فيما يتعلق بالرسوم الالزامية التي لا يمكن إعفاؤها فقد نص قرار مجلس الوزراء على أن يتم سدادها من الصندوق المؤقت لتلقي المساهمات النقدية لدعم جهود الحكومة في مواجهة فيروس كورونا المستجد.

.. و تسمح بتصدير السلع الغذائية والطبية للخارج من جديد

مصطفى صالح

أصدر مدير عام الادارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي تعليمات جمركية حملت الرقم 113 لسنة 2020 تسمح بموجبها بتصدير جميع السلع والمنتجات الغذائية والادوية والمستلزمات والمعدات الطبية بكل أنواعها خارج البلاد.

وجاءت التعليمات الجديدة لتلغي القرار الوزاري رقم 68 لسنة 2020 الصادر بتاريخ 11 مارس 2020 بشأن حظر تصدير جميع السلع والمنتجات الغذائية والأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية بكل أنواعها خارج البلاد.

بدء تشغيل أكبر وحدات «الوقود البيئي» بمصفاة الأحمدي

محمود عيسى

علمت مجلة ميد من مصادر مطلعة انه تم البدء بالتشغيل المستمر لأكبر وحدات مشروع الوقود البيئي في الكويت المقدرة قيمته بنحو 12 مليار دولار، مشيرة الى أن قيمة الحزمة الكبرى المعروفة باسم الحزمة 3 تبلغ 4,7 مليارات دولار وتتعلق بإصلاح مصفاة ميناء الأحمدي.

ويجري تنفيذ المشروع من قبل كونسورتيوم من شركة JGC اليابانية والشركتين الكوريتين الجنوبيتين جي اس للهندسة والانشاءات، واس كيه للهندسة والإنشاءات، وقال أحد المصادر: «هناك بعض الأعمال الصغيرة قيد التنفيذ، ولاتزال هناك بعض الأعمال التي يتعين الانتهاء منها». وكانت شركة فلور كوربوريشن الاميركية قد ذكرت في أغسطس الماضي ان مشروعها المشترك مع شركة دايوو الكورية الجنوبية للهندسة والإنشاءات وشركة هيونداي للصناعات الثقيلة قد حقق إنجازات نهائية لمرافق شركة البترول الوطنية الكويتية بالحزمة الثانية من مشروع الوقود النظيف في ميناء عبدالله.

«أونكتاد»: الاقتصاد العالمي ازداد هشاشة

قالت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) إنه ينبغي على العالم أن يعالج التفاوت المفرط إذا ما أريد إعادة بناء الاقتصاد العالمي عقب الدمار الذي سببته الجائحة، مؤكدة أنه من بين الظروف القائمة، انه يشكل فرط عدم المساواة نتاج 4 عقود من قمع الأجور التهديد الأكبر.

وعبرت «أونكتاد»، في تقرير التجارة والتنمية لعام 2020، عن قلقها من أن يصبح الاستقطاب الآن متجليا في نموذج من النمو ويمضي على نطاق مفرط في البلدان المتقدمة وبضعف في البلدان النامية، معالجة هذه المشكلة يجب أن تتجاوز الدعوات إلى «عدم ترك أحد خلفنا» والنظر في كيفية اختيار سياسات تضمن تحقيق انتعاش أكثر شمولا.

وقال مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في «أونكتاد» ريتشارد كوزول ـ رايت لـ «الاقتصادية»: عقب «كوفيد ـ 19»، قدمت وعود التغيير على الفور، لكن القواعد والممارسات التي تحكم توزيع الدخل والقوة الاقتصادية ظلت إلى حد كبير على حالها.

ووفقا للتقرير، فإن مؤشر أسهم «إس آند بي» الذي يضم أكبر 500 شركة مالية أميركية من مصارف ومؤسسات مالية، تضم ما يقرب من تريليون دولار سنويا لإعادة شراء الأسهم، بدلا من الاستثمار، وهو مقياس لمدى الانحراف عن قواعد اللعبة الاقتصادية المعروفة، ما يزيد من مشكلة التفاوت.

وأوجه عدم المساواة غذت الاقتصاد العالمي الهش، ويقول كوزول ـ رايت، كان الاقتصاد العالمي قد نما في أوائل عام 2020 بصورة أكثر هشاشة، وقد ضاق ذرعا بأوجه عدم المساواة العميقة، وارتفاع الديون، وتمزق الإدارة المتعددة الأطراف. لكن على الرغم من ذلك، توفر جائحة «كوفيد ـ 19» فرصة ثانية للتعافي بشكل أفضل، غير أنه ما لم يكن هناك تراجع عن الاستحواذ التنظيمي من قبل الشركات، وخفض أوجه عدم المساواة، فالاقتصاد العالمي سيصبح أكثر هشاشة، وسيكون الضرر الناجم عن الصدمة التالية أكثر عمقا.

ويبين التقرير أن التركيز على نمو التجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر يفشل في معالجة «قواعد اللعبة» الأساسية التي تؤطر تحدي عدم المساواة. ويقول إن اتفاقيات التجارة الحرة والملاذات الضريبية وأنظمة الملكية الفكرية الصارمة والشركات الوهمية وإعادة شراء الأسهم استمرت في تقليص الأجور وزيادة الإيجارات.

وترى «أونكتاد» أن ما يحتاج إليه العالم الآن هو انتعاش أفضل من الانتعاش الذي أعقب الأزمة العالمية الأخيرة.

وتؤكد المنظمة إنه دون التزام الدولة بالعمالة الكاملة والحماية الاجتماعية، فإن ضعف الطلب يمكن الشركات في القطاعات ذات الإنتاجية العالية ذات الأجور المرتفعة من تقييد دخول السوق وطرد العمال الذين يضطرون إلى شغل وظائف في القطاعات منخفضة الإنتاجية ذات الأجور المنخفضة.

وهذا الشكل المنحرف من أشكال التغيير الهيكلي يقوض نمو الأجور، ما يؤدي إلى حلقة مفرغة من ارتفاع مستوى عدم المساواة، وانخفاض الإنتاجية، وضعف الطلب، والنتيجة هي اقتصادات ذات سرعتين حيث القطاعات المتقدمة تتقلص وتتوسع القطاعات المتخلفة.

ويستخدم التقرير البيانات المتاحة ـ عن الصين والولايات المتحدة ـ لتوضيح كيف يمكن للاقتصاد المزدوج، أن يقلل من الاستقطاب أو يزيده، ما يسلط الضوء على سمة حاسمة لتحسين الانتعاش من الركود الذي شهده العالم بعد «كوفيد ـ 19».

بنك برقان (ش.م.ك.ع)

إعلان

فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة

(لانتخاب عضوين أحدهما عضو مستقل)

يعلن بنك برقان (ش.م.ك.ع) عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارته لانتخاب عضوين، أحدهما عضو مستقل، للمدة المتبقية من الدورة الحالية لمجلس الإدارة (2019، 2020، 2021).

فعلى من يرغب بترشيح نفسه أن يتقدم بطلب ترشيحه على النموذج المعد لذلك، على أن يكون طالب الترشيح مستوفياً الشروط والضوابط الواجب توافرها بموجب القانون وقرارات بنك الكويت المركزي ذات الصلة والنظام الأساسي للبنك، وبالنسبة للمرشح لشغل مقعد العضو المستقل، فيجب أن تتوافر فيه – إلى جانب الشروط سالفة الذكر– الشروط اللازم توافرها في أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2019/9/10 بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية.

وتُقدم طلبات الترشيح مرفقاً بها كافة المستندات المطلوبة والمؤيدة لاستيفاء تلك الشروط إلى أمانة سر مجلس إدارة البنك بالطابق الثلاثين من مبنى المركز الرئيسي للبنك الكائن بمنطقة شرق – شارع عبد الله الأحمد بجوار البورصة، وذلك خلال الفترة من يوم الأحد الموافق 2020/09/27 وحتى يوم الأحد الموافق 2020/10/11، بين الساعة الثامنة والنصف صباحاً والواحدة والنصف ظهراً.

هذا، وتعتبر طلبات الترشيح المقدّمة خلال فترات فتح باب الترشيح المعلن عنها سابقاً سارية، ومن دون أي حاجة لإعادة تقديمها مرة أخرى.

ولأي استفسار في هذا الشأن يمكن الاتصال على الهاتف رقم 22988516.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة

بنك برقان
BURGAN BANK